ملامح الحكم الإسلامي الرشيد في عهد الإمام على (عليه السلام) إلى مالک الأشتر

د.محمد كبيري[1]

الملخص:

لطالما يفقد الإنسان المسلم المتحضر عن نمط للحكم في عصرنا المعاصر ينعم به لتأسيس حكومة تتصف بما يميزها عن الأنماط الغربية التي لا تتلائم و حياة المسلمين التي تخضع لحكم الله تبارک و تعالى و هذا ما يتطلب نمط من الحكم الرشيد الإسلامي الذي يتناسب و البلدان الإسلامية. فبالرغم من تداول الحكومات التي ادعت الامتثال للحكم الإسلامي إلّا أنّها لم تتوفر فيها جميع ما يصطبغ بالحكم الرشيد الإسلامي. هذا و يعتبر عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) نموذجاً مثالياً للحكم الإسلامي الرشيد حيث تطرق فيه إلى المعايير التي ترسم للمسلمين الحكم الإسلامي الرشيد ما يغنيهم عن الخضوع و اللجوء إلى الأنماط الغربية التي قد لاتتناسب حتى مع حياة الغربيين أنفسهم. و قد توصل هذا البحث الذي اعتمد المنهج الوصفي – التحليلي في دراسة معايير الحكم الإسلامي الرشيد في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى مالک الأشتر، إلى عدة معايير و ملامح من ذلک الحكم ممّا يجعله نمطاً ملائماً لكافة الناس و الشعوب و يغنيهم عن اللجوء إلى غير ذلک من الأنماط الحكمية التي تقوم على أساس الفكر البشري البحت دون اتصاله بمنبع الهداية الإلهية و مصدرها. و من ضمن المعايير التي حددها الإمام علي (عليه السلام) في عهده إلى مالک تتمثل في: حكم القانون الإلهي، و الشفافية، و المسؤولية، و المساواة و العدالة، و الفعالية و الكفاءة، و المساءلة.

الكلمات المفتاحية: الإمام علي (عليه السلام)، العهد العلوي، الحكم الإسلامي الرشيد

١. المقدمة:

[1] – أستاذ مساعد بالجامعة العليا للدفاع الوطني

كان علي بن أبي طالب أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) هو المثل الآخر الصحيح الذي عكس سياسة الإسلام بكل دقة و روعة واستيعاب، بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). ويدل على ذلك المئات من آيات القرآن الحكيم التي نزلت، أو أولت، أو فسرت بعلي بن أبي طالب (عليه السلام) في تفضيله و أولويته. و قد دلّ على ذلک ما وصلنا من نموذج حكمه المطبق أثناء خلافته و حكومته على المسلمين و توجيهاته الصائبة و الدقيقة في طريقة الحكم الذي لم يختص بالمسلمين فحسب بل شمل كل إنسان و شعب في أي مكان و زمان بحيث يمكننا اليوم أن نعتمده في إقامة حكومة إسلامية رشيدة يتنعم بها الإنسان المسلم و غير المسلم.

و قد عمدنا في هذه العجالة إلى تبيين ما اتسم به عهده (عليه السلام) إلى مالک الأشتر من خصائص و ملامح من حكمه الإسلامه الرشيد الذي يعتبر وثيقة تاريخية و مصدراً علمياً يجب اعتماده لبناء حكومة رشيدة في أي عصر و لكلّ شعب.

٢. إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التنويه إلى سبق الإسلام و أوليائه في عرض نموذج متكامل و متسام لبناء و تأسيس حكومة رشيدة تتصف بكلّ ما تتطلبه الحياة و الفطرة الإنسانية و البشرية دون الاعتناء و الاكتفاء على فرقة محددة من الشعوب و الديانات كما نريد أن نثبت جانباً من ريادة الإسلام و رسوله (صل الله عليه و آله و سلم) و أوليائه و تقدمهم على الأنماط الغربية في تقديم نمط متعال من الحكومة المثالية. فإذا لاحظنا المعايير التي اعتبرتها المدارس الغربية هي ضرورية لبناء حكم رشيد نجدها متواجدة قبل مئات السنين في القرآن الكريم و خاصة في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالک الأشتر كما نجدها مطبقة في فترة حكومة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام). و بالرغم من مصداقية ذلک و إثبات المصادر التاريخية له إلّا أنّ المصادر الغربية في كثير من الأحيان لم تشر إلى تأثرها

بالنمط الإسلامي الذي ابتنت عليه أنماط حكمها في مختلف المجالات. و نحن من خلال دراستنا هذه نريد أن نشير إلى معايير الحكم الإسلامي الرشيد و التنويه على أنّها كانت موظفة في المصادر الإسلامية قبل توظيفها و استخدامها في البلدان الغربية و الشرقية في العصور المعاصرة.

٣. الأهمية و الضرورة:

يعتبر عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالک الأشتر عندما ولّاه مصر، أول عهد شامل و وثيقة دستورية تضمن نظام إدارة الدولة والمجتمع، وشؤون الحكم وفق رؤية علمية كلية وأسلوب موضوعي يتجاوز الزمان والمكان، ولهذا تتجدد قراءته للاستفادة منه عملياً، وغالباً ما يستحضر في مراحل الصراع والأزمات الحادة.

وفي هذا الجانب اهتمت الأمم المتحدة به بالتزامن مع تبنيها مفهوم ومبادئ الحكم الرشيد/الصالح، المتزامنة مع فترة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة (السابق)، الذي وصل العهد إلى أذنه عن طريق زوجته السويدية. وحينها قال: إن هذه العبارة من العهد يجب أن تعلق على كل المؤسسات الحقوقية في العالم، والعبارة من العهد هي:« وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا، تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان، إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق». و هذه العبارة جعلت كوفي عنان ينادي بأن تدرس الأجهزة الحقوقية والقانونية العهد العلوي، وترشيحه لكي يكون أحد مصادر التشريع للقانون الدولي، وبعد مداولات استمرت لمدة سنتين في الأمم المتحدة صوتت غالبية دول العالم على كون العهد العلوي كأحد مصادر التشريع لقانون الدولي[٢]». (الحوثي، ٢٠١٩م، ص ٢) و هذا ما يعكس جانباً من أهمية عهد الإمام علي (عليه السلام) حيث يستميل هوى من يطلع عليه و يجذبه

[2] – للمزيد انظر: (https://imamhussain.org/arabic/5633)

إلى حيث يجعله وثيقة يعتمدها في عمله و حكمه. و هذا ما يحثنا على التعريج عليه و تبيين جوانبه الإدارية و ما يتعلق بالحكم الإسلامي الرشيد من معايير و أصول و ملامحه.

۴. الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) عامة و عهده إلى مالک الأشتر خاصة فيما يتعلق بالحكم الإسلامي فقد اعتنت دراسات و بحوث عدة بدراسة النهج و العهد من خلال جوانب و زوايا متنوعة نذكر منها ما يلي:

- دراسة معنونة بـ «الفكر الإداري عند الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة» (۲۰۱۷م) للباحثة هدى ياسر سعدون حيث تطرقت فيها إلى تبيين خصائص الإدارة عند الإمام علي (عليه السلام) و ذكر بعض التجارب الإدارية دون التطرق إلى الجوانب النظرية للإدارة.
- دراسة معنونة بـ «الصورة الفنية في رسائل الإمام علي (عليه السلام)» (۲۰۱۴م) للباحث محمد كبيري حيث درس فيها الجوانب الفنية لرسائل الإمام في نهج البلاغة؛ إذ استخلص إلى أنّ كلّ صورة فنية تقوم بوظيفة فنية أو إدارية و غير ذلک من الوظائف.
- دراسة معنونة بـ « شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالک الأشتر » (۲۰۱۱م)للباحث: باقر شريف القرشي؛ حيث قام الباحث فيه بشرح و تبيين عهد الإمام علي (عليه السلام)

٥. التعرف إلى عهد الإمام على (عليه السلام) إلى مالک الأشتر و مضامينه

العهد لغةً: و هو يعني «الوصية، و التقدم إلى المرء في الشيء و الموثق و اليمين و قد عاهده و الذي يكتب للولاة من عهد إليه: أوصاه و الحفاظ و رعاية الحرمة، و الأمان، و الذمة، و الالتقاء، و المعرفة، و منه عهدي بموضع كذا و المنزل المعهود به الشيء». (الفيروزآبادي، ٢٠٠٨م، ص١١٥٦) وعهدت إليه بالأمر قدمته و جاء في التنزيل قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (يس/ ٦٠)

و يعني اصطلاحاً في بحثنا هذا رسالة من الإمام علي (عليه السلام) إلى مالک الأشتر حين ولّاه مصر و التي تضمنت وصاياه عليه السلام لمالک الأشتر وتلخص الرسالة كيفية إدارة الدولة وسياسة الحكومة ومراعاة حقوق الشعب من قبل الحاكم، فيما تتحدث أيضاً عن نظريات الإسلام في الحاكم والحكومة ومناهج الدين في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والحرب والإدارة والأُمور العبادية والقضائية. واعتمدت الرسالة في الأمم المتحدة كونها من أوائل الرسائل الحقوقية والتي تحدد الحقوق الواجبات بين الدولة والشعب.

وينقسم عهد الإمام علي عليه السلام إلى خمسة أقسام رئيسية وهي: **أولاً**: الوظائف الأساسية للوالي (الدولة) أو الركائز الأساسية التي تلتزم الدولة بأدائها وهي (جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها). **ثانياً**: البنية العليا للنظام ممثلاً في الوالي الحاكم ووظيفته وكيفية اختيار المستشارين والوزراء وخاصته/ بطانته، وتوضيح النماذج السلبية والسيئة التي يتجنبها عند اختيارهم وفقاً لعدد من المواصفات، وعدم المساواة بين المحسن والمسيء. إضافة إلى العلاقة بين الوالي/ الحاكم والرعية، وفي مقدمتها ترسيخ عامل الثقة عن طريق: الإحسان إلى الرعية، وعدم تحميلهم الأعباء، وترك استكراههم على ما ليس له عندهم، ونتيجة ذلك يقطع عن الوالي التعب.

ثالثاً: طبقات الرعية والعلاقة فيما بينها: وهو مفهوم أوسع مما هو عليه اليوم فيشمل الأمور السياسية والعسكرية والقضائية، والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وتتكامل فيما بينها ولا يصلح بعضها إلا بالبعض الآخر.

رابعاً: واجبات الوالي و الحاكم المباشرة: من إنجاز أعمال كلّ يوم في وقته المحدد له و عدم تأجيله إلى غد ممّا يسبب تراكم للقضايا و الحاجات و من ثمّ ضياعها و يترتب عليها مظالم كبيرة. ثمّ الاهتمام بالجانب العبادي و الرحمة بالمؤمنين في الصلاة «صل بهم كصلاة أضعفهم».

خامساً: الحرب والسلام مع العدو: الصلح فيما يرضي الله مع الحذر من العدو، والوفاء بالعهود؛ في هذا الجزء لا يأتي الصلح إلا في الحرب.و فيه بحث الوالي على الصلح إذا دعاه إليه العدو، لله فيه رضى، لما في الصلح من راحة للجنود، والأمن، مع الحذر كل الحذر من العدو بعد الصلح.

۶. التعرف إلى الحكم الرشيد

لم تكن ظاهرة الحكم الرشيد ظاهرة حديثة بل لها جذورها المتجذرة في حضارة الإنسان فهي قديمة قدم الإنسان المتحضر الذي عاش مجتمعاً ثقافياً يخضع لحكومة تحظى بميزات تعتني بالإنسان و متطلباته و حقوقه الأساسية. و هي في أبسط تعريف لها تعني «عملية اتخاذ القرار أو عملية تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها». (كمالی، ۱۳۸۸، ص۲۰) و يبدو إنّ هذا مصطلح الحكم الرشيد تم طرحه و لأول مرة بواسطة فيليام سون عام ۱۹۷۹م في القاموس الاقتصادي و هو مصطلح يعبر عن عملية تضبط العلاقات السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية اعتماداً على الالتزام بالقيم و المعايير». (ابراهيم پور و آخرون، ۱۳۹۵، ص ۴)

و الحكم الرشيد كما تراه منظمة الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الشروط التالية:

١. حكم القانون[٣]: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة و أن تطبق دون تحيز و ينطبق ذلک بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

٢. الشفافية[٤]: تستند الشفافية على التدقق الحر للمعلومات و على أن تنفتح المؤسسات و العمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها و أن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها و مراقبتها.

٣. المسؤولية[٥]: أي أن تتضافر كلّ الجهود الدولة لخدمة مواطنيها و توفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

٤. المساواة[٦]: تتوفر للنساء و الرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم و حمايتهم.

٥. الفعالية[٧] و الكفاءة[٨]: تنتج المؤسسات و العمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدامات للموارد البشرية و المالية.

٦. المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

[3] - Rule of Law
[4] - Transparency
[5] - Accountability
[6] - Equity
[7] - Affectivity
[8] - Efficiency

٧. ملامح الحكم الإسلامي الرشيد في عهد الإمام على (عليه السلام) إلى مالک الأشتر

١-٧. حكم القانون:

ساد النظم الإدارية المعاصرة مبدأ سيادة القانون، أو ما يطلق عليه مبدأ المشروعية، و يتضمن هذا المبدأ أنّ أعمال الهيئات العامة و قراراتها الملزمة لا تكون صحيحة و لا منتجة لآثارها القانونية كما لا تكون ملزمة للأفراد المخاطبين بها إلّا بمقدار مطابقتها لقواعد القانون العليا التي تحكمها بحيث متى صدرت بالمخالفة لهذه القواعد فإنّها تكون غير مشرعة». (البرعي، ٢٠٠١م، ص ٨٥)

على أنّ حكم القانون لدى الإمام علي (عليه السلام) هو القانون الإلهي الذي يرسم الطريق للحكام و الولاة فكل عمل أو حكم لايتناسب و الحكم الإلهي فإنّه مرفوض لديه (عليه السلام). بناء على هذا مرجع كلّ أمر و معيار تقييمه يقوم على أساس الحكم الإلهي. ففيما يرتبط بالإنصاف و تطبيق العدالة يفسر عنده (عليه السلام) بالظلم الذي يرجع إلى التحول إلى خصم لله تعالى:«أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب. وليس شئ أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد». (الشريف الرضي،٢٠١٠م، ص ٥٦٧)

فنراه (عليه السلام) يرد أمر الظلم بحق الرعية و المحكومين إلى الله تعالى حيث يصبح الله تبارک و تعالى خصماً لمن يظلم العباد و الرعية. و نرى مثل ذلک في قوله (عليه السلام): «واردد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ويشتبه عليك من الأمور فقد قال الله تعالى لقوم أحب إرشادهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه، والرد إلى الرسول الأخذ بسنته

الجامعة غير المفرقة».(الشـــريف الرضـــي،٢٠١٠م، ص ٥٦٨) حيث يصـــرح (عليه الســـلام) بمردّ كلّ أمر من أمور الحكومة و ما يتعلق بها من أمر الولاة و شـئون الرعية إلى الله جلّ و علا. و بذلک نجد أن حكم القانون عنده (عليه السلام) يعتمد أساساً إلهياً و قانوناً قرآنياً فالحكم الإلهي هو الذي يحكم بين الولاة و رعيتهم.

٢-٧. الشفافية:

تعتبر الشفافية مبدأ أساسي لكلّ حكم يسعى إلى جلب ثقة شعبه حيث إنّ جعل أمور الحكومة مكشوفة لدى أفراد المجتمع و تبيينها بصـــراحة و دقة تجعل الشـــعب واثقاً بحكومته فيبذل جلّ ســـعيه لدعم حكومته و حلّ المشـــاكل و الأزمات التي تواجهها في إدارة الحكم و المجتمع. و نجد هذا المبدأ الأساسي معتمداً في عهد الإمام علي (عليه السلام) حيث يوصي (عليه السلام) واليه بقوله:

«واجعل لذوي الحاجات منك قسـماً تفرغ لهم فيه شـخصـك، وتجلس لهم مجلسـاً عاماً فتتواضـع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعتع، فإني سمعت رسول الله يقول في غير موطن: لن تقدس أمة لا يؤخذ للضـعيف فيها حقه من القوي غير متتعتع». (الشـريف الرضـي، ٢٠١٠م، ص ٥٦٨) و هذا ما يدلّ على أهمية الشـفافية التي تكشـف للوالي عمّا يعانيه الشـعب من مشـاكل و مظالم بحيث يجب توفير الأرضـــية لكي يعبر كل فرد من أفراد المجتمع عن مظلمة أو مشـــكلة بنفســـه دون تقطع بالكلام إثر خوف من الحاكم.

فيوصـي مالكاً بألّا يحتجب عن الناس و الرعية و ذلک ما للارتباط المباشـر و الاتصـال بالرعية من دون حجاب من الفوائد ما لا توجد في الانقطاع و الاحتجاب عنهم بل إنّ في ذلک من المضـار التي تضـرّ بحكم الحاكم. يقول (عليه السـلام) : «وأما بعد فلا تطولن احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شـعبة من الضـيق، وقلة علم

بالأمور. والإحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل. وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب». (الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٦٩)

فـــ«يحكي هذا المقطع ضرورة الانفتاح على الشعب و عدم الاحتجاب عنه فإنّ الوالي الذي يترفع عن شعبه و يكون بمعزل عنهم يعوم بالأضرار البالغة عليه و التي منها فتح أبواب المعارضة عليه و نقمة المجتمع منه و كراهيتهم لحكمه و سلطانه». (القرشي،٢٠١١م ،ص٥٢)

وهكذا نجده (عليه السلام) يؤكد على الشفافية و تمهيد الأرضية للكشف و البوح للشعب و الرعية بما يحدث في الحكومة و إحداث فضاء مكشوف يعبر فيه الشعب عمّا يلقاه من مشاكل و مظالم.

٣-٧. المسؤولية:

تعتبر المسؤولية إحدى المبادئ الأساسية و اللازمة لكل حكم و حكومة بل و لكل قطاع و مجتمعات مدنية و هي تعتمد حكم القانون و الشفافية. و هذا ما نجده في عهد الإمام علي (عليه السلام) حيث نراه يؤكّد على الاحساس بالمسؤولية و هي عنده تنشأ من قاعدة قرآنية حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ و هذا ما يدلّ على ضرورة الإلتزام بالعهود و المسؤولية التي يتقبلها الحاكم و الوالي و اعتماداً على هذا المبدأ يوصي الإمام علي(عليه السلام) واليه بأن يلتزم بالعقود التي يبرمها و الوفاء بها فإنّه مسؤول عن ذلک: « وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحُطْ عهدك بالوفاء، وارع ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت، فإنه ليس من فرائض الله شئ الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم، من تعظيم الوفاء بالعهود». (الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧٠)

كما يجب أن يكون مسؤولاً عن كافة الناس و عامة الشعب و لا الخاصة منهم: « وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكرا عند الاعطاء، وأبطأ عذرا عند المنع، وأضعف صبرا عند ملمات الدهر، من أهل الخاصة. وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صغوك لهم وميلك معهم».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧١)

و الحاكم مسؤول عن ستر ما لشعبه من عيوب: «وليكن أبعد رعيتك منك وأشنؤهم عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن في الناس عيوبا الوالي أحق من سترها. فلا تكشفن عما غاب عنك منها فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك. فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك ».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧٠)

و هو كذلك مسؤول عن الاحتفاظ بكلّ سنة حسنة و عدم الإحداث و الابتداع بسنة تضرّ بهم:« ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية. ولا تحدثن سنة تضر بشئ من ماضي تلك السنن فيكون الأجر لمن سنها. والوزر عليك بما نقضت منها ».

٤-٧. المساواة:

إنّ سعادة كلّ مجتمع و إسعاده رهن بنسبة تطبيق العدالة فيه بحيث يشعر كلّ فرد من أفراده بأنّ له نصيباً ينعم به و أنّ حقّه محتفظ به في ذلك المجتمع. و لذلك يعتبر العدل و المساواة مبدأ أساسياً في كلّ حكومة يهمها مستقبل شعبها. هذا و نجد الإمام علي(عليه السلام) يهتم بالعدالة و الإنصاف و قد عرف بذلك و أصبح يشار بالبنان إذا تحدث

جمع عن العدل و العدالة و المساواة. يقول (عليه السلام): « وإنّ أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية. وإنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة أمورهم، وقلة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم. فافسح في آمالهم، و واصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم. ». (الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٦٩) حيث يعبر عن العدل بأنّ قرة عين الولاة و أنّهم من دونه عميان لايبصرون شيئاً.

كما نجده (عليه السلام) لا يختص بالعدل للمسلمين بل يتعدى به إلى كلّ أفراد المجتمع حيث يقول: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك. وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم. ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يدي لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٦٧)

بل و يشمل العدل و الإنصاف و المساواة جميع سلوک الحاكم و الوالي حيث يدعو إلى مراعاة الإنصاف و العدالة في السلوک و التصرفات القضائية حيث يقول(عليه السلام) : «ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن بعقوبة، ولا تسرعن إلى بادرة وجدت منها مندوحة، ولا تقولن إني مؤمر آمر فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٦٩)

كما و يشمل ذلک الإنصاف تجاه الله تبارک و تعالى: « أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك ». (المصدر نفسه، ص ٥٦٧)

يقول البحراني: إنّه عليه السلام« أمره بإنصاف الله و إنصاف الناس من نفسه... فإنصاف الله العمل بأوامره و الانتهاء عن زواجره مقابلاً بذلک نعمه و إنصاف الناس العدل فيهم و الخروج إليهم من حقوقهم اللازمة لنفسه و أهل خاصته». (البحراني، ١٢٧٨م، ج ٥، ص ١٨٧)

٥-٧. الفعالية و الكفاءة:

تعني الفعالية و الكفاءة في الحكم بأن ينتج الحكم نتائج جيدة تلبي متطلبات أفراد المجتمع و القيام الصائب بإدارة المجتمع و توظيف موارده بطريقة مستدامة و صحيحة. و هذا ما نجد الإمام علي (عليه السلام) يؤكد عليه من خلال توصية واليه بألّا « تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله». حيث يوصي واليه بعدم إدخال البخيل في المشورة لأنّ ذلک ذلک يعدل بالوالي عن الفضل و الابتعاد عن الفعالية و أنّه غير كفوء للاستشارة و كذلک الحريص الشره الذي يدعو إلى الظلم و هو سبب الخراب و الابتعاد عن جادة الصواب. كما يوصي بعدم توظيف من تم اختبارهم في الحكومات السابقة فلم يكونوا ناجحين في أداءهم المهني و مسؤولياتهم حيث قال (عليه السلام): «إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم في الآثام ! فلا يكونن لك بطانة، فإنهم أعوان الأثمة وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم، ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه ولا آثما على إثمه. أولئك أخف عليك مؤونة، وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفا، وأقل لغيرك إلفاً، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧١)

بل و كان يدعو إلى مجالسة العلماء و منهم الخبراء و الأخصائيين الذين هم يملكون الكفاءة و الفعالية و ذلک من خلال قوله (عليه السلام): «وأكثر مدارسة العلماء ومنافثة الحكماء، في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧٠)

و من أجل تحقيق الكفاءة و الفعالية يقسم الإمام علي(عليه السلام) أفراد المجتمع إلى طبقات لأنّ لكلّ منهم نسبة معينة من الكفاءة و الفعالية التي تفيد عمل ما حيث قال (عليه السلام): « واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه، عهداً منه عندنا محفوظاً ... فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم. ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به في جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم. ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم». (المصدر نفسه، ص ٥٧٠) و في نهاية المطاف يوصي بشروط لاختيار الحاكم و هو الذي يجب أن تتوافر فيه أسمى خصائص الكفاءة و الفعالية: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفئ إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وآخذهم بالحجج، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم. ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء».(المصدر نفسه، ص ٥٧١)

٦-٧. المساءلة:

إنّ الحكم الرشيد يستلزم الخضوع للمساءلة من قبل القضاء و الشعب، خاصة إذا كان الحكم إسلامياً فإنّه يجب عليه أن يخضع للمساءلة لأنّه مسؤول عن كلّ فعل يقوم به تجاه المجتمع و الشعب. لذلک نجد الإمام علي(عليه السلام) يهتم بهذا الجانب و يعتبره مبدأ أساسياً آخر للحكم فنراه يحذر واليه و يقول: «إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شـــئ أدعى لنقمة ولا أعظم لتبعة ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدة، من ســـفك الدماء بغير حقها ! والله سبحانه مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام، فإن ذلك مما يضـــعفه ويوهنه بل يزيله وينقله. ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد، لأن فيه قود البدن. وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك ســوطك أو ســيفك أو يدك بعقوبة، فإن في الوكزة فما فوقها مقتلة فلا تطمحن بك نخوة ســلطانك عن أن تؤدي إلى أولياء المقتول حقهم. وإياك والإعجاب بنفســك والثقة بما يعجبك منها وحب الاطراء، فإن ذلك من أوثق فرص الشيطان في نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين».(الشريف الرضي، ٢٠١٠م، ص ٥٧٠) فالحاكم مسؤول عمّا إذا أضر بفرد من أفراد المجتمع و يجب خضوعه للمساءلة.

النتائج

تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة ما يتسم به الحكم الرشيد من معايير تؤهله ليتسم بالرشادة و يتميز عن الأحكام السيئة. و لطالما ادعت المدارس الغربية للحكم أنّها هي الواضعة لمثل هذه المعايير التي يتصف بها كلّ حكم رشيد على أنّ المتمعن في المصادر الإسلامية يجد أنّ الإسلام و القرآن الكريم قد بيّن تلك المعايير قبل المدارس الغربية بمئات السنين؛ حيث وجدنا ذلک في عهد الإمام علي (عليه السلام) حافلاً بنماذج و ملامح من الحكم الإسلامي الرشيد الذي يجدر أن يكون أنموذجاً يقتدي به العالم اليوم لينجو من انتكاسته في الحكم وليتنعم شعوبه بمثل هذا الحكم الذي لا يدع صغيرة و لا كبيرة من المستلزمات التي تلبي كلّ متطلبات أفراد المجتمع من حاجات أساسية للعيش و الحياة في كلّ عصر من العصور. فقد كان علي بن أبي طالب أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) هو المثل الآخر الصحيح الذي عكس سياسة الإسلام بكل دقة و روعة واستيعاب، بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). ويدل على ذلك المئات من آيات القرآن الحكيم التي نزلت، أو أولت، أو فسرت بعلي بن أبي طالب (عليه السلام) في تفضيله و أولويته. و قد وقفنا في هذه العجالة وقفة عند عهده (عليه السلام) إلى مالک الأشتر عندما ولّاه مصر، و الذي يعتبر أول عهد شامل و وثيقة دستورية تضمن نظام إدارة الدولة والمجتمع، وشؤون الحكم وفق رؤية علمية كلية وأسلوب موضوعي يتجاوز الزمان والمكان، ولهذا تتجدد قراءته للاستفادة منه عملياً، وغالباً ما يستحضر في مراحل الصراع والأزمات الحادة. و أشرنا فيه إلى بعض معايير الحكم الإسلامي الرشيد التي تمثلت فيما يلي:

أولاً: حكم القانون الإلهي، ثانياً: الشفافية في الحكم، ثالثاً: المسؤولية، رابعاً: المساواة، خامساً: الفعالية و الكفاءة، سادساً المساءلة

فهرس المصادر و المراجع

[١]. القرآن الكريم

[٢]. ابراهيم پور، حبيب، و فهيمه اليكى، (١٣٩٥)، ***بررســـى نقش حكمرانى خوب در كارآمدى دولت‌ها***، تهران: كنفرانس بين المللى نخبگان مديريت

[٣]. البابلي، نبيل، (٢٠١٨م)، ***الحكم الرشيد؛ الأبعاد و المعايير و المتطلبات***، القاهرة: المعهد المصري للدراسات

[٤]. البحراني، ميثم بن علي، (١٢٨٧م)، ***شرح نهج البلاغة***، النجف الأشرف: مؤسسة الآداب الشرقية

[٥]. البرعي، محمد عبدالله، و مرســي محمود عبدالحميد(٢٠٠١م)، ***الإدارة في الإســلام***، ط٢، القاهرة: البنک الإســلامي للتنمية

[٦]. الحوثي، محمد محسن (٢٠١٩م)، ***أسس الحكم الصالح في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر***.

[٧]. سعدون، هدى ياسر (٢٠١٧م)، ***الفكر الإداري في نهج البلاغة***، ط ١، كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة

[٨]. الشـريف الرضـي، أبوالحسـن محمد بن الحسـين (٢٠١٠م)، ***نهج البلاغة***، تحقيق: قيس بهجت العطار، ط١، مؤسـسـة الرافد للمطبوعات

[٩]. عبده، محمد، (لا تا)، ***شرح نهج البلاغة***، بيروت: دار المعرفة

[١٠]. الفيروزآبادي، مجدالدين ،(٢٠٠٨م)، ***القاموس المحيط***، تحقيق: ابوالوفا المصري، القاهرة: دارالحديث

[١١]. القرشـــي، باقر شـــريف، (٢٠١١م)، ***شـــرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين (عليه الســـلام) لمالک الأشـــتر***، تحقيق:مهدي باقر القرشي، ط ١،النجف الأشرف: ماهر

[١٢]. كبيرى، محمد (١٣٩٤)، ***الصورة الفنية في رسائل الإمام علي (عليه السلام)***، ط١، مشهد: آستان قدس رضوى

[١٣]. كمالى، يحيى (١٣٨٨)، ***حكمرانى خوب چيست؟***، مجله مديريت تدبير، شماره ٢٠٦، صص ٢٠-٢٢

[١٤]. (https://imamhussain.org/arabic/٥٦٣٣)

Protect pdf from copying with Online-PDF-No-Copy.com